رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 28 / 12 / 2023
تاريخ قبول البحث 18 / 3 / 2024
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

الصراع الأمريكي الصيني حول بحر الصين الجنوبي (خلال الفترة الزمنية 2015 -2023)

(US-China conflict over the South China Sea (during the time period 2015-2023)

م.م. عبد الرحمن يوسف عبد العزيز على

Assist. Lect. Abdul Rahman Youssef Abdul Aziz Ali

جامعة حلوان / كلية التجارة وإدارة الأعمال/ قسم العلوم السياسية/ جمهورية مصر العربية

Helwan University / Faculty of Commerce and Business Administration / Department of Political Sciences / Arab Republic of Egypt

abdelrahmanyousuf@commerce.helwan.edu.eg

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

لم تعد الولايات المتحدة القطب الأوحد في المنطقة، إذ أن الصين أصبح لديها من معايير القوة ما يؤهلها للمشاركة في صنع نظام عالمي جديد، إذ يعد بحر الصين الجنوبي أحد أهم الممرات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية في العالم، وتحاول الولايات المتحدة الحفاظ على وضعها وهيمنتها في المحيط الهادي وتقف في مواجهة أي دولة تقف بالضد من مصالحها وخاصة الاقتصادية إضافة الى وجودها العسكري، فبالنظر للموقع الجغرافي المهم لبحر الصين الجنوبي الذي يربط العديد من طرق التجارة والمضايق الدولية التي يمر عبرها جميع الاقتصاديات الرئيسة في العالم وخاصة الولايات المتحدة والصين، فبالتالي فإن الولايات المتحدة تسعى الى سلامة طرق تجارتها وأمن سوقها والعمل على منع أي عقبات تعترض الوصول إلى هذه الطرق، بينما تسعى الصين للعمل على احتواء السلوك الأمريكي في منطقة جنوب شرقي آسيا، من خلال العمل على تقديم حزمة من المساعدات الاقتصادية والتنموية لدول المنطقة وتوسيع مجالات التعاون معها، من خلال الترويج "لنظرية" بديلة مفادها أن التدخل الأمريكي في المنطقة وفي نزاعات بحر الصين الجنوبي هي التي أدت إلى تهديد الاستقرار وزعزعة حرية الملاحة، وليس الصين، كذلك تسعى الصين إلى العمل على احتواء العلاقات الدفاعية والعسكرية المتنامية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرقي آسيا، اخيراً طرحت الدراسة في نهايتها تقدير موقف يتمحور حول تساؤل أساسي وهو هل يتكرر النموذج الروسي الأوكراني في بحر الصين الجنوبي للصراع الامريكي الصيني على تايوان؟ .

الكلمات المفتاحية: " الولايات المتحدة " ، " الصين " ، "الصراع "،" بحر الصين الجنوبي "

Abstract

The United States is no longer the only pole in the region, as China now has standards of power that qualify it to participate in creating a new world order, as the South China Sea is one of the most important waterways of strategic and economic importance in the world, and the United States is trying to maintain its position and dominance in the region. The Pacific Ocean and stands against any country that stands against its interests, especially its economic interests, in addition to its military presence. Given the important geographical location of the South China Sea, which connects many trade routes and international straits through which all major economies in the world pass, especially the United States and China, therefore, the United States It seeks to ensure the safety of its trade routes and the security of its market and work to prevent any obstacles that hinder access to these routes, while China seeks to work to contain American behavior in the Southeast Asian region, by working to provide a package of economic and development assistance to the countries of the region and expanding areas of cooperation with them, by While promoting an alternative "theory" that American intervention in the region and in the South China Sea disputes is what led to the threat to stability and destabilization of freedom of navigation, and not China, China also seeks to work to contain the growing defense and military

relations between the United States of America and the countries of Southeast Asia, Finally, at the end of the study, the study presented an assessment of a position centered around a basic question: Will the Russian-Ukrainian model be repeated in the South China Sea of the US-Chinese conflict over Taiwan? .
Keywords: "United States", "China", "conflict", "South China Sea"

المقدمة:

تُمثل الجيوستراتيجية الاتجاه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية، بتعبير ادق السياسة الخارجية تصف المكان الاهم، ومن ثم كان من المهم تركيز الصين وامريكا على تكثيف جهودهما العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، ولاسيما التركيز على أماكن محددة من العالم انما جاء لأهميتها البالغة في تفاعلات السياسية الدولية في جميع المضامين الامنية والاقتصادية والسياسية بما يمكن ان يطلق عليها المناطق ذات الاهمية الكبيرة التي تستقطب معظم دول العالم، لاسيما القوى العظمى منها من اجل الهيمنة عليها في تعزيز مكانها العالمية، وبحر الصين الجنوبي يعد الجزء الأكثر أهمية في التجارة الدولية، وتكمن أهميته الجيواقتصادية في انه يركز على المعطيات والمصالح الاقتصادية في المحيط لجغرافي الطبيعي للدولة أو للتجمع الاقتصادي من المستوي المحلي والاقليمي والدولي وما ترتبه هذه المعطيات والمصالح من نفوذ وهيمنة للدول، وتدل المسوحات الاولية ان محيط بحر الصين الجنوبي، والجزر المتناثرة حوله على انه يحوي احتياطيات مهمة من النفط والغاز .

ولبحر الصين الجنوبي أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة بسبب وقوعه في نقطة التقاء طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة في العالم، فتمر عبره 300 سفينة يومياً، و200ناقلة نفط محملة ببضائع تجارية تتجاوز قيمتها 53تريليون دولار، وتمثل 5% من البضائع التي تدخل الى الموانئ الامريكية، كما ان العوائد المالية لهذه النشاطات التجارية تملك القدرة في نهوض اقتصاديات الدول المتناثرة، والدول الاخرى القريبة منها في شرق اسيا، كما يقدر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان ما يقارب من 80% من التجارة العالمية من حيث الحجم، و 70% من حيث القيمة يتم نقلها عن طريق هذا البحر من ضمنهم الصين وبالرغم من نزاعاتهم على سيادة البحر، لأجزاء منه فهم متجمعين يتشاركون في هذه النسبة وفق حجم صادراته واستيراداته، وان خلال هذا الحجم يشكل تهديداً كبيراً لاقتصاديات هذه الدول، لهذه الأسباب حظي بحر الصين الجنوبي باهتمام كبير من قبل جميع دول العالم، لاسيما تلك التي تعتمد في اقتصاداتها على التجارة الحرة .

ومنذ عقود طويلة ضمنت الولايات المتحدة حرية الملاحة في مياه آسيا، وقامت بدوريات في البحار بهدف الحفاظ على مبدأ مفاده أن أي دولة ذات سيادة لن تتعرض للتدخل من دولة أخرى، وإن القوة العسكرية المتنامية للصين جنباً إلى جنب مع إصرارها العنيد على مطالباتها الإقليمية تختبر الطرق القديمة وتوفر نقطة اشتعال محتملة للقوتين، وهذا التوتر محسوس بشكل أكبر في بحر الصين الجنوبي ويمتد الممر المائي من الصين في الشمال إلى إندونيسيا في الجنوب، ويغطي مساحة 1.4 مليون ميل مربع (3.6 مليون كيلومتر مربع)، مما يجعله أكبر من البحر الأبيض المتوسط، وتحدها دول مثل فيتنام وماليزيا وسنغافورة من الغرب، والفلبين وبروناي من الشرق، وإنها

منطقة صيد مزدهرة تنتج حوالي 10% من الصيد العالمي، وتحتوي على احتياطيات واعدة من النفط والغاز الطبيعي، والأمر الأكثر أهمية هو الكم الهائل من التجارة التي تمر عبر مياهها، وفي عام 2016 بلغ ذلك نحو 3 تريليونات دولار بما في ذلك أكثر من 30% من تجارة النفط الخام البحري العالمية، وقد أصبحت أهميتها الاقتصادية موضع تركيز أكثر حدة بسبب الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين .

الأهمية : يعد بحر الصين الجنوبي أحد أهم الممرات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية في العالم. وفي عام 2016، قدرت هيئات الأمم المتحدة أن أكثر من 21% من التجارة العالمية قد مرت عبره وهو يحتوي على احتياطيات كبيرة من النفط والغاز لكنها محل نزاع كبير، ولدى الصين والفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان مطالبات على مناطق تقع ضمن مساحة 3.5 مليون كيلومتر مربع، والعديد منها متداخل، وتعد بروناي هي الطرف الوحيد الذي لا يطالب بأي جزر متنازع عليها، لكنها تقول إن جزءًا من البحر يقع ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، والولايات المتحدة ليست طرفًا في المطالبة لكنها تقول إن المياه أمر بالغ الأهمية لمصلحتها الوطنية، وغالباً ما تجري عمليات حرية الملاحة عبر المنطقة في رسالة إلى جميع الأطراف، وإن مطالبة الصين هي الأكثر شمولاً والأكثر إثارة للجدل وهي تحدد معظم بحر الصين الجنوبي باعتبارها منطقة ذات سيادة من خلال ما يسمى "خط النقاط التسع" وتطالب بحقوق تاريخية.

الإشكالية : شيدت الصين العديد من الموانئ والمنارات والمدارج على بحر الصين الجنوبي، وقامت بتركيب بطاريات الصواريخ وغيرها من المعدات العسكرية، في خطوة منها تنم عن محاولتها فرض امر واقع على الدول المجاورة وتقييد تحرك البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، ومن هنا يمكن ان نضع تساؤلاً رئيسياً وهو إلى أي مدى يمكن ان يؤثر الصراع الصيني الأمريكي حول بحر الصين الجنوبي على توازن القوى في منطقة شرق اسيا ؟، **ومن هذا التساؤل يمكن استنباط عدة تساؤلات فرعية وهي:**

1) أين يقع بحر الصين الجنوبي؟
2) لماذا تعتبر هذه النقطة محل خلاف؟
3) هل يتكرر النموذج الروسي الأوكراني في بحر الصين الجنوبي وتايوان؟

الفرضية : كلما فرضت الصين امراً واقعاً في بحر الصين الجنوبي، كلما زادت الولايات المتحدة من تواجدها العسكري لتشديد الخناق على الصين، كلما زادت فرصة الصراع العسكري ليس بشكل مباشر مع الولايات المتحدة، بل مع أحد حلفائها على غرار الحرب الروسية الأوكرانية.

المنهج: تعتمد الدراسة على منهج المصلحة الوطنية، والذي بدوره يختص بأهداف الدولة وطموحاتها سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، وهو من أهم المناهج في العلاقات الدولية، حيث تسعى كل دولة لتحقيق مصلحتها الوطنية كمرتكز أساسي للمدرسة الواقعية.

المبحث الأول: بحر الصين الجنوبي بؤرة الصراع الأمريكي الصيني

المحور الأول: أهمية بحر الصين الجنوبي على خريطة قوي النزاع

يقع بحر الصين الجنوبي، ذراع غرب المحيط الهادئ الذي يحد البر الرئيسي لجنوب شرق آسيا ويحدها من الشمال الشرقي مضيق تايوان الذي تتصل به ببحر الصين الشرقي، ومن الشرق تايوان والفلبين ومن الجنوب الشرقي والجنوب بورنيو، والحد الجنوبي لخليج تايلاند، والساحل الشرقي لشبه جزيرة الملايو، ومن الغرب والشمال البر الرئيسي الآسيوي، ويشكل بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي معاً مُسمى بحر الصين، والحد الجنوبي لبحر الصين الجنوبي هو ارتفاع في قاع البحر بين سومطرة وبورنيو، ويمتد الحد الشمالي من أقصى نقطة شمال تايوان إلى ساحل مقاطعة فوجيان الصينية في مضيق تايوان, وتبلغ مساحتها حوالي1,423,000 ميل مربع (3,685,000 كيلومتر مربع)، بمتوسط عمق 3,976 قدم (1,212 متر)، وهذا ما يجعل هذه المنطقة شديدة الاجتذاب إذ انها تُعد ضمن المركز العالمي للتنوع البايولوجي للأنواع البحرية، فعلى سبيل المثال هنالك أكثر من 2500 نوع من الأسماك البحرية و 500 نوع من الشعاب المرجانية، وتدعم المنطقة أيضاً بعضاً من الغابات والأعشاب البحرية وقد تقلصت هذه الغابات والأعشاب البحرية بسبب القطع الجائر للأخشاب والتحول من أجل تربية الأحياء المائية وقد تدهورت الأعشاب البحرية بنسبة50 – 20% (Koda, 2014, p.85).

ولبحر الصين الجنوبي اهمية من جوانب عدة منها الجيوبوليتيكية، والجيوستراتيجية، والجيواقتصادية، وفيما يلي سوف نتناول ثلاثتهم بقدر من التفصيل على النحو التالي: –

<u>الأهمية الجيوبولتيكية لبحر الصين الجنوبي:</u>

ان موقع بحر جنوب الصين غرب المحيط يشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة الى مضيق تايوان، ويربط مضيق تايوان بين بحري جنوب الصين وشرقها، والجزء الجنوبي الغربي منه الممتد من خليج تايلاند الى بحر جاوة يعتبر امتداد ارضي طويل واسع مغمور بالمياه يسمى برصيف سندا يحتوي على أنهر عديدة، كما يعد بحر الصين الجنوبي الاكبر في العالم بعد البحر الابيض المتوسط، حيث تقدر مساحته 3.500 مليون كم2 وهو ثاني أكبر الممرات التجارية البحرية في العالم، وتكمن أهمية هذا الممر في كونه مركزل لنزاعات اقليمية محمومة حول الرغبة في فرض الهيمنة والسيادة عليه (عريان واخرون، 2022)، وينتشر على بحر الصين الجنوبي عدد كبير من الجزر الكبيرة والصغيرة والحيود والجزر الرملية والتي يبلغ عددها 250 جزيرة يطلق عليها جزر بحر الصين الجنوبي، وتنازع على السيادة عليها دول الاقليم، وهي مجموعة جزر تقع في اقصى جنوب الصين وتعرف بجزر سبراتلي، وتقع هذه الجزر تحت سيطرة قوات عسكرية تابعة لفيتنام، والفلبين، والصين، وبروناي، وتشكل مجتمعة اقل من اربع كيلومترات عند المقارنة مع اراضي اليابسة، وهي متناثرة يغطي تناثرها مساحة 425 ألف كم2 (محمد،2023، ص21).

كما أن بحر الصين يغطي مساحة تصل الى 447,3 مليون كيلومتر مربع ويحاط بتسع دول رئيسية هي الصين وفيتنام وكمبوديا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا وبروناي والفلبين (كلاع، 2021), وتجدر الاشارة هنا ان ثمة خلافاً حاداً يدور بين هذه الدول الشاطئية لبحر الصين الجنوبي حول حقوق السيادة عليه، وما يترتب على ذلك من تبعات قانونية حول ممارسة هذه الدول جميع الانشطة العسكرية، والاقتصادية، والسياحية، وعمليات استخراج وتصدير النفط والغاز، حيث تقدم الصين باعتبارها الدولة التي تدعي سيادتها على80 % من مساحة هذا البحر، عُد ذلك من الحجج والقرائن الجغرافية والتاريخية التي تبرر بها سيادتها على هذا البحر تحديداً على جزر سبراتلي وبارسيل والتي تحتوي موارد طاقية هائلة، في المقابل ترفض الدول الاخرى لاسيما الفلبين وفيتنام هذه الحجج وتستخدم لهذا الغرض رؤيتها الجغرافية الخاصة لثبات شرعيتها في السيادة على أجزاء من فضاء البحر، وعملت على تدويل قضية النزاع بينها وبين الصين، وطالبت الاحتكام لقانون البحار الدولي لعام 1982 وهوما ترفضه الصين (محمد، 2023، ص23).

الأهمية الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي:

ان منطقة بحر الصين الجنوبي تقع ضمن المركز العالمي للتنوع البايولوجي للأنواع البحرية، فعلى سبيل المثال هنالك أكثر من 2500 نوع من الأسماك البحرية و 500نوع من الشعاب المرجانية، وتكمن الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، كونه نقطة عبور لمضيق تايوان في الشمال ومضيق ملقا في الجنوب، وهذا الدور الجغرافي الاستراتيجي لا غنى عنه لربط التجارة البحرية لشمال شرق آسيا مع بقية العالم.

حيث يقع مضيق تايوان بين تايوان وفوجيان(فوكين)المقاطعة الصينة وتشكل ممراً حاسماً يربط بحر الصين الشرقي ببحر الصين الجنوبي وفي الواقع، يُنظر إلى المضيق نفسه على أنه جزء من بحر الصين ، ويعد مضيق تايوان أحد أهم مناطق الصيد في الصين، ويوجد حوالي700 نوع من الأسماك، من بينها 100 نوع اقتصادي وتحتوي المناطق الساحلية لمضيق تايوان على رواسب رملية غنية ، وفي الآونة الأخيرة ، تم اكتشاف النفط والغاز في منطقة قاع البحر قبالة الساحل الغربي لتايوان بالإضافة إلى ذلك يُستخدم مضيق تايوان تقليدياً كممر مائي ملاحي مهم لكل من الصين وبقية العالم، فبالنسبة للصين يعد طريقاً بحرياً مهماً من الشمال إلى الجنوب، بين بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، وكذلك بين تايوان ومقاطعة فوجيان .

بينما يقع مضيق ملقا بين جزيرة سومطرة الاندونيسية في الجنوب الغربي وماليزيا في الشمال الشرقي وهو حلقة وصل بين مضيق سومطرة الذي يربط بين بحر الصين الجنوبي وبحر جاوة من الشرق ومضيق سومطرة هو امتداد الى مضيق ملقا والذي يرتبط بالمحيط الهندي عن طريق الحافات الجنوبية لبحر اندامان ويمتد غرباً للمحيط الهندي بحيث يقع خليج البنغال الى الشمال منه، ويعمل كطريق ملاحي دولي رئيسي يربط المحيط الهندي بالمحيط الهادئ عن طريق بحر الصين الجنوبي، كما تمر السفن التجارية القادمة من اليابان ودول شرق آسيا الأخرى في طريقها

إلى جنوب آسيا أو الشرق الأوسط أو أوروبا عبر مضيق ملقا، ويعتبر مضيق ملقا الطريق الأقصر والمفضل للسفن التي يقل وزنها عن 250 ألف طن والتي تعبر المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي ، وعلى الصعيد العالمي يمر حوالي 72% من الناقلات المحملة باتجاه الشرق عبر مضيق ملقا، كما ان توافر الوقود الممتاز والبنى التحتية للاتصالات لا سيما في سنغافورة وماليزيا يجعل الأمر اكثر جذباً للسفن لاستخدام هذا المضيق، فالمضيق من منظور اقتصادي واستراتيجي يُعد من أهم ممرات الشحن في العالم التي تعادل قناة السويس أو قناة بنما، ويمر عبر المضيق سنوياً ما يقرب من خمسين ألف سفينة كبيرة ويومياً ما معدله خمسة وأربعون ناقلة نفط ونصف شحنات النفط العالمية يتم نقلها عن طريق البحر وأكثر من % 80 من واردات النفط والغاز تأتي الى الصين واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية عبر مضيق ملقا(Zou Keyuan,2000,P.286؛ Siti, 2012 ؛ Yann-huei,2007, P.255 ؛ الحسيني, 2018)

والنشاطات التجارية عبر هذه المضائق مهمة لمعظم دول العالم لاسيما ما يتعلق باستيراد، وتصدير الطاقة وبالتالي أي اضطراب يؤدي الى غلق هذا الممر العالمي سوف يؤثر سلباً على اقتصاد معظم دول العالم لاسيما الدول العظمى وابرزها الصين، وان خيارات ايجاد ممر بديل عنه يضيف تكاليف كبيرة في أجور النقل والشحن، اضافة الى الحاجة لإنشاء الموانئ التي تستغرق وقتاً طويلاً في انجازها، ومن هنا جاء الادراك الصيني الامريكي للأهمية الجيوستراتيجية البالغة لبحر الصين الجنوبي(كمال, 2019)، فبحر الصين الجنوبي يعد الجزء الأكثر أهمية في التجارة الدولية، و انتاج الثروة السمكية في المحيط الهادي، واحتوائه على احتياطي كبير من النفط والغاز، بالإضافة الى احتواءه على الكثير من الكنوز الهائلة من الموارد البحرية(Mar & Cota Díaz, 2019) , كما تقدر قيمة البضائع التجارية التي تمر عبر هذا البحر بأكثر من 7 تريليون دولار كل عام ، وهو رقم يشكل 15 ضعف للعوائد المالية لممر قناة بنما، وثلاثة اضعاف المردودات المالية لقناة السويس (محمد، 2020 ، ص129).

الأهمية الجيو اقتصادية لبحر الصين الجنوبي:

تدل المسوحات الاولية ان محيط بحر الصين الجنوبي، والجزر المتناثرة حوله تحتوي على احتياطيات مهمة من النفط والغاز، و أكدت هذه الحقيقة وكالة المسح الجيولوجي الامريكية عام2010 The Geological Survey ، وحددت سقوف لاحتواء حيز البحر على 22 – 5 مليار برميل من النفط، و 290 – 7 تريليون قدم مكعب من الغاز، وحددت الشركة الصينية الوطنية لنفط البحر CNOOC في تقرير متفاءل لها عام 2012 بإن المنطقة تحتوي حوالي 125 مليار برميل من النفط، و 500 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وموارد أخرى غير مكتشفة(كلاع، 2021) وهناك تقديرات من مصادر أخرى حددتها بنحو 900 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 28 مليارات برميل على الاقل، علما ان معظم الحقول المكتشفة من النفط والغاز في مناطق بحر الصين الجنوبي موجودة في كل من بروناي وماليزي(خطاب والمشعالي، 2019) كما يُشكل بحر

الصين الجنوبي مركز عالمي مهم للتنوع البايولوجي للأنواع البحرية، فهو يضم أكثر من 2500 نوع من الاسماك البحرية، و500 نوع من الشعاب المرجانية(دعبوش، 2022).

ولبحر الصين الجنوبي أهمية استراتيجية واقتصادية فائقة بسبب وقوعه في نقطة التقاء طرق المواصلات البحرية ال كثر كثافة في العالم، فتمر عبره 300 سفينة يومياً، و200 ناقلة نفط محملة ببضائع تجارية تتجاوز قيمتها 53 تريليون دولار، وتمثل 5% من البضائع التي تدخل الى الموانئ الامريكية(دعبوش، 2022) العوائد المالية لهذه النشاطات التجارية تملك القدرة في نهوض اقتصاديات الدول المتناثرة، والدول الاخرى القريبة منها في شرق اسيا، كما ان الهيدروكربونات الموجودة في البحر تشكل أهمية كبيرة لاقتصاد الصين في ظل النمو المتصاعد فيها، وقد صنفته ادارة الطاقة الوطنية الصينية بحر الصين الجنوبي كمصدر رئيسي لنتاج الغاز الطبيعي في الصين، وشكل ذلك مدخل لنزاعات الصين مع دول الجوار، تتخللها مفاوضات تبادل المصالح، والمنافع في استثمارات بحر الصين فلا يمكن ان تجازف الصين بتصديع الامن في هذه المنطقة التي يمر من خلالها ما نسبته 80% من وارداتها النفطية، ويعيش ما يقارب 15 مليار شخص على حدود بحر الصين الجنوبي يعتمدون على صيد السماك، حيث تحتل هذه المنطقة المرتبة الرابعة من بين 19 منطقة مصايد الاسماك حول العالم وتنتج 10 %من الصيد التجاري العالمي، كما يقدر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان ما يقارب من % 80 من التجارة العالمية من حيث الحجم و % 70 من حيث القيمة يتم نقلها عن طريق هذا بالبحر من ضمنهم الصين وبالرغم من نزاعاتهم على سيادة البحر، لأجزاء منه فهم متجمعين يتشاركون في هذه النسبة وفق حجم صادراته واستيراداته، ويترتب على ذلك ان أي خلل في هذا الحجم يشكل تهديداً كبيراً لاقتصاديات هذه الدول، لهذه الأسباب حظي بحر الصين الجنوبي باهتمام كبير من قبل جميع دول العالم لاسيما تلك التي تعتمد في اقتصاداتها على التجارة الحرة فقد قدرت بعض الدراسات المالية ان قيمة البضائع المارة من خلال هذا البحر 5,3 تريليون دولار سنوياً، وان 1,2 تريليون من هذه التجارة لحساب الولايات المتحدة، وكذلك يشكل قيمة حيوية للتجارة الصينية فتمر من خلاله % 64 من تجارتها نحو العالم (Chinas Power, 2021, P.19) .

المحور الثاني: الصراع الأمريكي _ الصيني في بحر الصين الجنوبي

تُثار بين الحين والآخر توترات بين الصين والولايات المتحدة بشأن الملاحة في بحر الصين الجنوبي، في الوقت الذي تتزايد فيه التحذيرات من اندلاع معركة للسيطرة على البحر الذي يلعب دوراً رئيسياً في الشحن البحري بمنطقة جنوب شرق آسيا وتمر عبره نحو ثلث التجارة العالمية، وتطالب الصين بالسيادة الكاملة على بحر الصين الجنوبي، وتقول باستمرار إنه جزء من أراضيها، وتتنازع مع الفلبين وبروناي وماليزيا وفيتنام وتايوان على السيادة في هذه المنطقة التي تعتبر ممراً حيوياً، بينما تقول الولايات المتحدة ومعها بقية الدول إن البحر ممر دولي ملاحي مفتوح، والممر المائي تحول إلى ساحة مواجهة بين الولايات المتحدة التي تعزز تركيزها على منطقة آسيا والمحيط الهادي والصين التي تسعى لتقوية نفوذها في المنطقة، وتتبادل الدولتان الاتهامات بعسكرة النزاع، وتقول واشنطن إن بكين تشيد عدة جزر صناعية في بحر الصين الجنوبي تشمل مطارات مما يثير مخاوف إقليمية بشأن نيتها.

وتحاول الولايات المتحدة الحفاظ على وضعها وهيمنتها في المحيط الهادي وتقف في مواجهة أي دولة تقف بالضد من مصالحها وخاصة الاقتصادية إضافة الى وجودها العسكري، فبالنظر للموقع الجغرافي المهم لبحر الصين الجنوبي الذي يربط العديد من طرق التجارة والمضايق الدولية التي يمر عبرها جميع الاقتصاديات الرئيسة في العالم وخاصة الولايات المتحدة والصين، فبالتالي فإن الولايات المتحدة تسعى الى سلامة طرق تجارتها وأمن سوقها والعمل على منع أي عقبات تعترض الوصول إلى هذه الطرق، لذلك فإن استراتيجيتها في بحر الصين الجنوبي هي حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، وجاء ذلك في تقرير المصالح الوطنية الأمريكية لعام ٢٠٠٠، والذي ناقش المخاوف الامريكية من النزاع في بحر الصين الجنوبي وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وبالتالي فإن وجود القوة البحرية يعتبر تهديد للمصالح الأمريكية في هذا الجزء الحيوي من العالم(Nazir,2014,P.5)، وقد حددت وزارة الخارجية الأمريكية المصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي منذ العام ١٩٩٥، واهمها مصلحة دائمة في الحفاظ على السلام والاستقرار حرية الملاحة مصلحة أساسية للولايات المتحدة ، القلق من القيود التي تضعها بعض الدول على الأنشطة البحرية في بحر الصين الجنوبي والتي لا تتوافق مع القانون وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، اما موقف الولايات المتحدة من النزاع على الجزر والشعاب المرجانية فليس هنالك أي موقف، وان حيادها في نزاعات السيادة معقد بسبب مشاركة شركائها الإقليميين وحلفائها وبسبب عدم وضوح الأوضاع في الجزر المتنازع عليها(Jeff,2017,P.13)، هذا علاوةً على تصاعد أهمية بحر الصين الجنوبي في المدرك الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد توجهات الصين نحو بناء قدراتها الدفاعية والتسليحية البحرية، لذا تجد الإدارة الامريكية نفسها اليوم امام تحد جيبولتيكي خطير يهدد مستقبل وجودها ومصالحها المتنوعة في هذا البحر، وبناءً عليه يصبح بحر الصين الجنوبي بمنزلة واحد من النطاقات الجيوبوليتيكية الساخنة التي يتوقف عليها مصير العالم في ظل تعارض المصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية حسب بعض الآراء.

وهناك بعض المرتكزات للمصالح الامريكية في بحر الصين الجنوبي منها حرية الملاحة الدولية ، السيطرة على مداخل بحر الصين الجنوبي وتوسيع نطاق الاتفاقات في بحر الصين الجنوبي و ضمان التجارة الامريكية عبر بحر الصين وتطبيق القانون الدولي وهناك بعض الآراء التي تقول ان الولايات المتحدة لا تهتم بنزاعات السيادة على الجزر في بحر الصين الجنوبي بقدر اهتمامها بسلامة المرور عبر هذه المياه وفي حال سيطرة الصين بشكل كامل على بحر الصين الجنوبي فسيكون هنالك تهديد مباشر لحرية مرور السفن الامريكية عبر البحر، وهناك عدة خيارات ستستخدمها الولايات المتحدة من اجل تأمين مصالحها في منطقة المحيط الهادئ، واهمها تعميق العلاقات الدبلوماسية من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية مع دول جنوب شرق آسيا، والخيار الاخر هو الردع من خلال محاولة تقييد ومنع الصين من تحقيق طموحاتها في الهيمنة لذلك اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية التطويق من خلال انشاء قواعد عسكرية بالقرب من الحدود الصينية في اليابان وكوريا الجنوبية وكذلك الفلبيين اضافة للاتفاقيات التي تم عقدها مع سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا، إضافة الى ما يقرب من ١٠٠٠٠ جندي في المنطقة، اما الخيار الثالث، فهو استخدام القوة كحل أخير في حال فشلت الاستراتيجيات السابقة (دغبوش, 2022, ص183)، وتدعي الولايات المتحدة أنه ليس من حق الصين ان تفرض سيطرتها على هذا البحر، في حين ترى الصين ان

الولايات المتحدة وبهذه الادعاءات تريد استدراجها الى مواجهات مباشرة معها او مع الدول الحليفة لها في المنطقة وانها بتصعيدها لمشكلة حرية الملاحة توجد نوايا مبطنة في العمل على بناء تحالف مضاد للمصالح الأمريكية لذلك اتخذت الصين إجراءاتها من خلال تفتيش السفن التي تمر عبر البحر بشكل غير مشروع وخاصة قرب جزيرتي هاينان وسبراتلي ذات الأهمية الاستراتيجية.

ولقد حظي بحر الصين الجنوبي باهتمام إدارة أوباما التي اعادت التركيز صوب اسيا بعد ان كانت الاستراتيجية الامريكية موجهه نحو الشرق الأوسط، وكان احد الأسباب التي دفعت إدارة أوباما الى الاهتمام ببحر الصين الجنوبي هو التهديدات الصينية في عام ٢٠٠٨ لشركات النفط الأمريكية العاملة بالقرب من سواحل فيتنام، وقد سلطت هذه الحادثة الضوء على أسلوب التحدي في الممارسات الصينية للمصالح الامريكية في بحر الصين الجنوبي، وظل الموقف الأمريكي من بحر الصين الجنوبي خلال الفترة الرئاسية الثانية لأوباما وكذلك خلال الأشهر الأولى من إدارة ترامب التي قال وزير خارجيتها ريكس تيلرسون " عن دعم الولايات المتحدة لحرية الملاحة البحرية والجوية بما يسمح به القانون الدولي"، حيث صرح تيلرسون قائلاً " لا يمكن السماح للصين بان تستخدم جزرها الاصطناعية لتهديد جيرانها أو للحد من حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي" (Andrius,2018,P.39).

وتجدر الإشارة الى انه من الناحية الاقتصادية، فيمر ما يزيد عن ٥.٣ تريليون دولار من التجارة الدولية عبر بحر الصين الجنوبي، وتمثل حصة التجارة الامريكية ما يقارب ١.٢ تريليون دولار سنوياً، وفي حالة حدوث أي أزمات فسيتكبد الاقتصاد الأمريكي خسائر تقدر بتريليونات الدولارات، اضافة لتكاليف إعادة توجيه سفن الشحن إلى طرق بحرية تكون أطول من ناحية المسافة واكثر تكلفة، ووفقاً لتقارير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فان ثلث النفط الخام العالمي وأكثر من نصف تجارة الغاز الطبيعي المسال في العالم تمر عبر بحر الصين الجنوبي، وهو ما يجعله أحد أهم المناطق الاقتصادية وطرق التجارة البحرية في العالم، ولحماية مصالحها عززت الولايات المتحدة وجودها في المنطقة من خلال حلفاؤها فيتنام وماليزيا، كذلك سعت الى توقيع معاهدات دفاعية متعددة مع الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي أو الواقعة بالقرب منه، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، تايلاند، وكمبوديا، ولاوس وإندونيسيا، وبروناي, وأستراليا, ونيوزيلندا، وكذلك مع سنغافورة التي وقعت مع واشنطن اتفاقية تقضى بالسماح للولايات المتحدة بتأسيس قاعدة سفن حربية لها (Ibid,2019,P.43).

ولمواجهة الاستراتيجية الامريكية، عززت الصين مطالبتها بالجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي وفى سبيل ذلك تبنت استراتيجية التحديث العسكري، وقد اعتمدت الصين على استراتيجية منع الوصول والتي يتم من خلالها ردع التهديدات الأمريكية المحتملة لأمنها، وقد اعتمدت الصين استراتيجية كبرى لمواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال اعتماد (نظرية سلاسل الجزر)، وتحاول الصين السيطرة على المنطقة من خلال سلسلتين، تمتد الأولى من ساحلها بين جنوب اليابان والهند – الصين، بينما يمتد الآخر بين الجزء الشرقي الهند – الصين واليابان، لذلك سيطرت الصين على أجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي وعملت على بناء الجزر الصناعية لتقييد الأنشطة الامريكية في محيطها، وهي قادرة من خلال الصواريخ البالستية المضادة للسفن من استهداف بحر الصين الجنوبي

بأكمله، وتعمل الصين على تحديث القوات البحرية والجوية والبرية الصينية بتقنية عالية ومعدات عسكرية (Nazir,2022,P.11)، ولقد عملت الصين على تحديث اسطولها من المدمرات وعملت على بناء ٤ فئات جديدة من الغواصات التي تعمل بالوقود النووي والتقليدي وهي حاملة للصواريخ الباليستية، وكما يقول لسيث كروسبي وهو نائب وكيل وزير البحرية " ستكون الصين في المستقبل القريب حشد قوة من الغواصات أكبر مما تملكه البحرية الامريكية وان الصين تخطط لتثبيت الرادارات والاقمار الاصطناعية وشبكات السونار فائق السرعة لقاع البحر، وستكون الحرب الالكترونية في خدمة الصواريخ البالستية المضادة للسفن، وهو جزء من جهودها لمنع الولايات المتحدة من الوصول الى أجزاء كبيرة من غرب المحيط الهادي؛ وبالتالي فان ميزان القوى في بحر الصين يتغير باستمرار، وان الصين الان أكثر قدرة من السابق على استخدام القوة في حماية مصالحها البحرية لكنها لا تتحدى الولايات المتحدة في المحيط الهادي، وفي الوقت ذاته لا تسمح بتقويض سيادتها خاصة في بحر الصين الجنوبي(Teng,2017,P.27).

ولقد طورت الصين صاروخ باليستي مضاد للسفن المعروف ب–21 DF، وله القدرة على استهداف الناقلات الامريكية والسفن الكبيرة، ولقد قال قائد القيادة الأمريكية في المحيط الهادئ الأدميرال الأمريكي روبرت ويلارد " بوجود الغواصات الصينية سيشكل هذا الصاروخ تهديداً خطيراً للبحرية الأمريكية، وتدعي وزارة الدفاع الأمريكية أنه من خلال تحديد الموقع الجغرافي بدقة فإن الصاروخ سيعرض السفن البحرية الأمريكية للخطر في نطاق من ١٥٠٠ إلى ٢١٠٠ كم، ويرى الصينيون إن الوجود البحري الأمريكي في غرب المحيط الهادئ يمنع إعادة توحيد تايوان مع الصين وانه سيشجع الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا بالمطالبة في أجزاء في بحر الصين الجنوبي والوقوف بالضد من المطالبات الصينية في البحر (Ronald,2022,P.147) مما يحفز عمل القواعد الصينية في بحر الصين الجنوبي على إبقاء القوات الأمريكية خارج سلسلة الجزر الأولى اي بعيداً عن البر الرئيسي للصين وتايوان، وبشكل عام فان السيطرة الصينية على البحار القريبة يمكن أن تساعد الصين على القيام بالاتي:

- ✓ مراقبة عمليات الصيد وأنشطة التنقيب عن النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي
- ✓ فرض منطقة تعريف دفاع جوي فوق بحر الصين الجنوبي وفرض منطقة حظر بحري حول تايوان.
- ✓ وتسهيل الوجود العسكري الصيني والنفوذ السياسي في منطقة غرب المحيط الهادئ المساعدة في تحقيق أهدافها الشاملة في ان تكون قوة مهيمنة، وان وجود القواعد الصينية سيعيق الولايات المتحدة من التدخل العسكري في حال حدوث أي نزاع بين الصين وتايوان.

وقد نشر الجيش الصيني قبل عامين طائرات الإنذار والمراقبة الإلكترونية وطائرات الهليكوبتر في جزيرتين متنازع عليهما في بحر الصين الجنوبي، وبالتالي فان الوجود العسكري الصيني في تنامي مستمر كما تمت الإشارة سابقاً لإحكام الطوق الذي فرضته الولايات المتحدة على الصين من خلال سلاسل الجزر وبالتالي تعزيز القوة البحرية التي نصت عليها الاستراتيجية الصينية لمواجهة أي تهديدات محتملة (Ronald,2022,P.12)، وبناءً عليه نرى أن بحر الصين الجنوبي منطقة نزاعات وتوترات بين دول المحيط الهادي، ويتشكل من هذه النزاعات والتوترات

صراع الصين ودول شرق آسيا المحيطة ببحر الصين الجنوبي علي السيادة في هذه المنطقة، كما يتشكل صراع آخر أكثر حدة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية علي بحر الصين الجنوبي نظراً للأهمية الجيبولتيكية والجيوستراتيجية والجيواقتصادية من ملاحة وممرات تجارية ونفط وعاز وثروات سمكية ومرجانية، بالإضافة إلي تأمين حركات السفن في منطقة المحيط الهادي .

الاهمية الجيوستراتيجية للصين تجاه بحر الصين الجنوبي:

ان الهدف الاول الصيني تجاه بحر الصين يتجسد في احكام السيطرة عليه وعلى محيطه ومنع أي تهديد لأمنها ومصالحها عبر هذا الحيز الجيوستراتيجي المهم، ان وجود أي شراكة نفوذ مع أي طرف اقليمي له تحالفات دولية يعرض مستقبل امن ومكانة الصين العالمية، ولأن جميع المشاريع الاقتصادية التجارية ومن أبرزها مشروع طريق الحرير حول العالم ينطلق من هذا البحر, ومن هذا الحيز يشكل منطلق الممر البحري لانطلاق المشروع الاقتصادي العالمي مع الممرات البرية الأخرى من اجل توكيد المكانة العالمية للصين وانتزاع مشاركتها الفعلية في ادارة السلطة العالمية، في اطار مشروع طريق الحرير الذي اعلن عن انطلاق العمل به بتاريخ مايو 2017 في العاصمة الصينية في اجتماع قمة ضم العديد من رؤساء دول العالم بحضور الرئيس الصيني شي جي بينغ، وهو مشروع اعلن عنه للمرة الاولي عام 2013 حمل اسم " حزام واحد وطريق واحد خصصت له اكثر من 150 مليار دولار سنويا بعد ان وافقت 68 دولة للانضمام اليه، مشروع كوني من قسمين بري وبحري.

ويدعم تواصل الصين مع العالم من خلال الجسر البري الجديد الذي يمتد من غربي الصين الى روسيا الغربية، وممر الصين منغوليا– روسيا الذي يمتد الى الشرق الروسي، وممر الصين– اسيا الوسطى– اسيا الغربية الذي يمتد من غربي الصين الى تركيا، وممر الصين – ش به جزيرة الهند الصينية الذي يمتد من جنوبي الصين الي سنغافورة، وممر الصين– باكستان الذي يمتد من جنوب غربي الصين الى باكستان، وممر بنغلاديش الصين والهند وميانمار الذي يمتد من جنوبي الصين الى الهند، هذا الطريق البري المتعدد الاتجاهات يتكامل مع الطريق البحري المتعدد الاتجاهات هو الاخر والذي يمتد عبر سنغافورة والهند باتجاه البحر البيض المتوسط ، ويذكر ان الكثير من الدول انضمت الى المبادرة سبق لها ان انضمت الى البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي اقترحت الصين تأسيسه عام 2013 ، وذكرت مصادر ان الصين خصصت أكثر من 160 مليار دولار كاستثمارات قيد التنفيذ بتمويل من هذا البنك، كما ان المشروع يجسد رؤية صينية لزيادة تواصل الصين مع دول وشعوب العالم في اسيا وافريقيا واوروبا من اجل تعزيز مصالحها واقتصادها ومكانتها في النظام العالمي، وبحر الصين يلعب دورا مهما في هذا المشروع لأنه يشكل منطلق الممر البحري فيه .

السعي لأحكام السيطرة على بحر الصين الجنوبي بإجراءات وتدابير امنية دون الاعتماد على فض النزاعات حول السيادة على الجزر المتناثرة في محيط البحر على القضاء الدولي، وعمدت الصين في استعراض القوة لتأكيد سيطرتها الشرعية على اهم الجزر لاسيما جزر سبراتلي من خلال توظيف النزعة القومية الصينية عند سكانها، وفق

هدف مفاده ان الصين هي الاطار الامني لحماية حاضرهم ومستقبلهم، والسعي في تطوير اقتصاديات الجزر لرفع المستوى المعاشي لسكانها بشكل يربطهم أكثر بالدولة الام تفرض الصين درجة ما من السيادة على كامل فضاء بحر الصين الجنوبي في مواجهة ادعاءات مزاحمة من قبل دول ساحلية أخرى على مدى السنين العديدة الماضية اتخذت الصين عددا من التدابير الاحترازية من اجل فرض ادعاءاتها فاستولت عام 2012 على مخاضة سكاريورو SCARBOROUGH SHOAL من الفلبين الدولة التي تربطها معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، وقامت بوضع أجهزة حفر عملاقة للتنقيب عن النفط في مياه متنازع عليها مع فيتنام عام 2014 ، وبناء العديد من الجزر الاصطناعية على امتداد العديد من المعالم المتنازع عليها مع دول الجوار، من اجل توسيع البنى التحتية الاقتصادية والعسكرية الصينية في المنطقة مثل بناء المطارات العسكرية والدفاعات الجوية, فعمدت في توسيع حضورها العسكري في المنطقة فهى تخطط لامتلاك العديد من حاملات الطائرات البحرية لنشرها في محيط بحر الصين، لدعم قواتها البرية والبحرية المنتشرة هناك، على الرغم من أن قدرة بحرية جيش التحرير الشعبي (PLAN) على ابراز القوة البحرية لتزال محدودة، فقد شيدت الصين قاعدة بحرية رئيسية في جزيرة هاينان, تعمل هذه القاعدة على تحسين قدرة البحرية الصينية على ارسال قوات بحرية الى بحر الصين الجنوبي (محمد,2023, ص28).

وبناءً على ما سبق يري الباحث بإن الصين تنظر الى البحر الصيني الجنوبي باعتباره جزءاً مهما من أراضيها البحرية كحصن بحري لرادعها النووي وممر بحري لمشروعها الكوني طريق الحرير والهيمنة في التجارة الدولية، ومصدر كبير للعائدات المالية، وضمان بقاء نظام السوقين الاشتراكي.

الأهمية الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه بحر الصين الجنوبي:

لم يخرج بحر الصين الجنوبي عن دائرة اهتمام صناع القرار الأميركي ومخططي الاستراتيجيات في الادارات المتعاقبة على هذا البلد، وتصاعدت هذه الاهمية منذ نهاية الحرب الباردة بعد ان توجهت الصين الى اتخاذ سلسلة من التدابير لإحكام هيمنتها علي البحر بعيداً عن قرارات القضاء الدولي الذي ينظر في نزاعات الصين مع دول جوارها حول السيادة على اجزاء هذا الحيز الجغرافي الهام، وزاد اهتمام الولايات المتحدة بعد ان لاحظت تسارع الصين في بناء قدراتها الدفاعية التسليحية، بما فيها القدرات البحرية، التي بدأت تتخذ من هذا البحر مجال لحركتها، من دوله الحليفة نطاقا لنفوذها لتضاهي نفوذ ومكانة الولايات المتحدة، ومن هنا تجد الادارة الامريكية نفسها امام تهديد لمكانتها الدولية، واهم طرق تجارتها العالمية البحرية، والذي يعيد للأذهان التخطيط الجيوستراتيجي الامريكي وفق المعطيات الجيوبولتيكية في العالم، الامر الذي يدفعنا الى القول بأن بحر الصين الجنوبي سيكون فضاء ساخن نتيجة الصراع على الهيمنة عليه مما قد يعيد تشكيل تراتبية النظام الدولي، خاصة في ظل تعارض المصالح الاستراتيجية لقوى اقليمية ودولية كثيرة هناك، وهو ما يشكل مرتكزات حيوية في الرؤية الجيوستراتيجية الامريكية لبحر الصين(محمد,2023, ص30).

ان الولايات المتحدة لا ترغب في الانخراط بشكل مباشر في مناقشات ومحاورات الرؤى المتضاربة للدول الاقليمية حول موضوع السيادة على هذا البحر، كونها تدرك حجم التحسس من قبل الصين وحلفائها الاقليميين، وتخوفاً من خلق ازمة سياسية وامنية من قبلهم ضد حلفائها في المنطقة، لكنها في الوقت نفسه هي مضطرة للتحسب والتخطيط لمستقبل هذه المنطقة لاعتبارات جيبوليتيكية، نظراً لإدراكها الاهمية الجيوستراتيجية التي يحظى بها بحر الصين الجنوبي، في ضوء الامكانات التي يوفرها للصين، ويساعدها في ممارسة دور القوة العظمى المناهضة بقوةٍ للدور الاميركي(Mahdi & Mohammad, 2019) لذلك نجدها تسعى الى مساعدة الدول الحليفة في ايجاد الثغرات القانونية الدولية في تصرفات الصين، والضغط عليها عبر الوسائل الدبلوماسية والقضائية الدولية (Abhijit,2017)دون اهمال دعم حلفائها اقتصادياً، ولوجستياً عسكرياً كي لا يكون هذا النطاق خارج سيطرتها ونفوذها الكامل ومثال على ذلك ما أعلنته اليابان مؤخراً مع نهاية عام 2022 بتطوير قدراتها العسكرية، وزيادة الانفاق العسكري الى 320 مليار دولار، وتبني استراتيجية الضربات المسبقة لاحتواء التهديدات المتوقعة في بحر الصين من قبل القوات الصينية ونجد ان سنغافورة، والفلبين من اشد الدول تخوفا من انسحاب القوات الامريكية من المنطقة لأن ذلك سيرتب تفوق لميزان القوى لصالح الصين في المنطقة، وقد أعلن عن ذلك صراحة عام 2010 رئيس وزراء سنغافورة حيث ذكر ضرورة ان تكون الولايات المتحدة جزء من البنية المستقرة في المنطقة، و أشاد وزير الخارجية الفليبيني بدعم الولايات المتحدة من اجل تطبيق القانون الدولي، وقانون البحار لعام 1982 لفض النزاعات مع الصين في بحر الصين الجنوبي (جلال، 2022).

و المصالح الامريكية مع دعم حلفائها في نزاعات مع الصين للسيادة على أجزاء من بحر الصين الجنوبي لتنفصل عم ترابط مصالح الولايات المتحدة في دعم اليابان في نزاعها مع الصين حول السيادة على الجز، فيري المحللون السياسيون أن الولايات المتحدة الامريكية ملتزمة بالتركيز على بحر الصين الجنوبي كي لا تطوق الصين هيمنتها على منطقة شرق اسيا بالتعاون مع حليفتها كوريا الشمالية التي تسعى لهيمنة على منطقة شمال شرق اسيا، كما ان الولايات المتحدة تواجه ضغوطات من حلفائها من اجل تكثيف وتفعيل تواجدها العسكري البحري في المنطقة من اجل طمأنت حلفائها كما أشار الى ذلك رئيس وزراء الفلبين روديغو دوتيري الذي هدد بتعزيز علاقاته مع الصين ان عجز الاسطول الامريكي عن ردع تنامي القوة الصينية البحرية(جلال،2022).

ان الاهمية الجيوستراتيجية لهذه المنطقة عند الولايات المتحدة هي حاضرة في جميع المناقشات الامنية والسياسية والاقتصادية مع الصين، فالولايات المتحدة لا تريد تصعيد التوترات في المنطقة، بل المحافظة علي الوضع القائم لأنه يضمن بقاء مصالحها، عكس الصين التي تسعى لتغيير الوضع الراهن من اجل جني منافع جديدة، وتدعيم مكانتها الاقليمية والعالمية، وتبقى دول آسيان كعامل مساعد في تدعيم الرؤية الامريكية في المنطقة، وحماية حرية المرور عبر المياه والمجال الجوي لبحر الصين الجنوبي لمتطلبات نشاطاتها الاقتصادية، والامنية فمن خلال بحر الصين الجنوبي تمر أكثر من نصف حمولة الاسطول التجاري الامريكي السنوي في العالم وحوالي ثلث تجارتها البحرية العالمية، منها نسبه كبيرة من واردات النفط والغاز الى الصين وكوريا الجنوبية، واليابان من دول

مصدرة للولايات المتحدة فيها شركات منتجة، فجنوب شرق اسيا هي موطن160 مليار دولار امريكي من الاستثمارات الامريكية وتشكل خامس أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة .

وبناءً على ما سبق نرى أن جوهر الصراع بين الطرفين، ان الولايات المتحدة تسعى للمحافظة على الوضع القائم وترتيباته الامنية، وتوازن القوى الاقليمية في بحر الصين الجنوبي من ضمن استراتيجيتها الكونية الشاملة في منع أي تغيير يترتب عليه تهديد مكانتها العالمية، وفي المقابل تجتهد الصين في احداث تغيير في محيط اقليمها يشكل انطلاق لتغييرات في أقاليم أخرى من العالم ترتقي الى مستويات التحولات الكبرى التي تدفع في تغيير النظام الدولي وجعله تعددي الأقطاب.

المبحث الثاني: تطورات أوضاع الصراع الأمريكي _ الصيني في بحر الصين الجنوبي

المحور الأول: مستقبل الصراع الأمريكي– الصيني في بحر الصين الجنوبي

تعد الدوريات العسكرية الأمريكية في منطقة المحيط الهادئ من أكثر مكونات الحضور العسكري فعالية، في إظهار قدرة الولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها الأمنية أمام حلفائها وشركائها الاستراتيجيين، ومنذ سعي الصين نحو تغيير توازن القوى في بحر الصين الجنوبي، كثفت الولايات المتحدة من دورياتها سواء بالقرب من الحدود الصينية أو وسط بحر الصين الجنوبي، وذلك باستخدام الدوريات الجوية والبحرية، والتي عملت على استكشاف وإدراك النشاط العسكري الصيني في المنطقة وخاصة مع اتباع الصين لمنطق سرية البيانات العسكرية، والذي يترتب عليه غموض الاستراتيجية العسكرية والنشاط العسكري الصيني، وهو الأمر الذي يقلق دول شرق وجنوب شرق آسيا بشكل كامل(الحق,2023, ص268).

وبالتالي عبرت الصين عن معارضتها للجهود العسكرية الأمريكية، وخاصة الدوريات الأمريكية بالقرب من المياه الإقليمية الصينية، عن طريق الاعتراض العسكري لتلك الدوريات، وذلك رغم وجود بروتوكولات تنظم التعامل العسكري بين الطرفين منذ عام 1998، تحت اسم الاتفاقية العسكرية البحرية المشتركة (MMCA)، وهو الأمر الذي ازداد بصورة مضطردة منذ عام ٢٠٠٠، ونتيجة لذلك، انطوت الحوادث البحرية والجوية الحدودية مع الصين على مواقف استفزازية وخطيرة في بعض الأحيان، كادت تؤدي إلى أزمات دبلوماسية، أو حتى تتطور إلى مستوى الحرب المحدودة، وذلك بسبب سوء التقديرات الناجمة عن كثرة المواجهات العسكرية(الحق,2023, ص268).

فعلى الرغم من رد الفعل الصيني الرافض لحكم محكمة التحكيم الدائمة، والسلوك الصيني في منطقة بحر الصين، والسلوك الأمريكي المقابل والمتمثل في الحرص على الحضور العسكري المكثف، لكن لا يتوقع حدوث مواجهات عسكرية في المنطقة بسبب تلك النزاعات في المدى المنظور، لأسباب عدة، منها ما يتعلق بالفجوة العسكرية الضخمة بين دول جنوب شرقي آسيا والصين؛ ففي ضوء إدراك دول المنطقة لحجم هذه الفجوة لا يتوقع إقدام أي منها على عمل عسكري ضد الصين، أو استخدام القوة العسكرية لفرض سيادتها على المناطق المتنازع

عليها، فيما يتعلق ثانيها بوجود مصلحة مشتركة بين جميع دول المنطقة في عدم حدوث مواجهات عسكرية كبيرة من شأنها التأثير سلباً على حرية الملاحة في المنطقة، أو التأثير على استقرار تدفق التجارة والاستثمار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تجارب التنمية في منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا اعتمدت بالأساس على حرية التجارة الخارجية، إلى حد أن معدل التجارة الإقليمية البينية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ، وفي منطقة جنوب شرقي آسيا يعد من أعلى معدلات التجارة الإقليمية البينية في العالم، فيما يتعلق ثالثها بحساسية الرأي العام الأمريكي تجاه عمليات التورط العسكري الأمريكي في الخارج، خاصة بعد خبرة المشروعين الأمريكيين في أفغانستان والعراق، وذلك على خلفية التكلفة الاقتصادية والبشرية التي دفعتها الولايات المتحدة بسبب التورط العسكري في هذين المشروعين دون تحقيق عائد ملحوظ رغم الفجوة العسكرية الضخمة بين الولايات المتحدة– وحلفاؤها الذين شاركوها هذين المشروعين ، الأمر الذي أجبر الإدارة الأمريكية، تحت تأثير ضغط الرأي العام، على بدء تنفيذ خطط للانسحاب بصرف النظر عن النتائج المتحققة، وفي هذا الإطار لا يتوقع أن تقدم الولايات المتحدة علي عمل عسكري ضخم في منطقة بحر الصين ليس معروفاً بدقة نتائجه، على خلفية القدرات العسكرية الصينية، وعلى خلفية هذه العوامل المهمة السابقة والتي تمثل ضوابط مهمة لسلوك أطراف الصراع، وتحول دون التصعيد العسكري، يمكن توقع سلوك أطراف الصراع خلال المرحلة القادمة على النحو التالي:

أ- **الصين:** هناك ست أوراق أساسية من المتوقع أن تلجأ إليها الصين خلال المرحلة القادمة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ استمرار التأكيد على الحقوق التاريخية للصين في بحر الصين الجنوبي، استناداً إلى حقوق السيادة على الجزر المتنازع عليها، بجانب الاستمرار في سياسة الأمر الواقع ممثلة بالأساس في السيطرة الفعلية على هذه الجزر واستمرار بناء المنشآت العسكرية في بحر الصين، والتدريبات العسكرية.
- ✓ استمرار التأكيد على التزام الصين بحرية الملاحة البحرية والجوية في منطقة بحر الصين، باعتبار ذلك مصلحة عالمية أساسية.
- ✓ العمل على احتواء السلوك الأمريكي في منطقة جنوب شرقي آسيا، من خلال العمل على تقديم حزمة من المساعدات الاقتصادية والتنموية لدول المنطقة وتوسيع مجالات التعاون معها، بهدف تقويض نظرية التهديد الصيني، من خلال الترويج لنظرية بديلة مفادها أن التدخل الأمريكي في المنطقة وفي نزاعات بحر الصين الجنوبي هي التي أدت إلى تهديد الاستقرار وحرية الملاحة، وليس الصين، كذلك ستسعى الصين إلى العمل على احتواء العلاقات الدفاعية والعسكرية المتنامية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب شرقي آسيا.

- ✓ التأكيد على استعداد الصين للتفاوض المباشر مع أطراف النزاع، وكان لافتا للنظر عقب صدور حكم محكمة التحكيم الدائمة بشأن النزاع مع الفيليبين إصدار الصين كتاب أبيض بعنوان "الصين تتمسك بموقف تسوية النزاع مع الفيليبين حول بحر الصين الجنوبي من خلال المفاوضات:
- ✓ محاولة العودة مرة أخرى لمدونة السلوك الموقعة في عام ٢٠٠٢، ويتوقع في هذا الإطار طرح الصين هذه الفكرة مرة أخرى داخل رابطة الآسيان.
- ✓ تظل الورقة الأخيرة التي يمكن أن تلجأ إليها الصين هي إعلان الجزء الذي ترى أنه خاضع لسيادتها (حوالي ٢.٦ مليون كيلو متر مربع من إجمالي حوالي ٣.٥ مليون كيلو متر مربع)"منطقة دفاع جوي"، وهو ما سيعني فرض قواعد للملاحة البحرية والجوية، وكانت الصين قد لجأت إلى هذه الورقة بالفعل في منطقة بحر الصين الشرقي، لكن اللجوء إلى هذه الورقة سيعتمد على سلوك الأطراف الأخرى، وفق ما ذهب إليه نائب وزير الخارجية الصيني ليو زنمين " أن الصين تريد أن تجعل من المنطقة "بحر صداقة وتعاون لكن يحق لها فرض منطقة دفاع جوي، وهذا رهن بمستوى التهديد الذي سنواجهه".

ب- **الولايات المتحدة الأمريكية:** على الجانب الآخر، من المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى توظيف الأوراق التالية:

- ✓ الاستمرار في الترويج لنظرية التهديد الصيني، وأن السلوك الصيني في بحر الصين الجنوبي يمثل تهديدا لحرية الملاحة.
- ✓ الاستمرار في بناء شبكة التحالفات الثنائية مع دول المنطقة، وتعميق العلاقات العسكرية.
- ✓ الاستمرار في عمليات تدويل النزاع، سواء من خلال تشجيع دول أخرى في المنطقة على الإقدام على محاكاة التجربة الفلبينية في اللجوء إلى التحكيم، أو من خلال إثارة قضية النزاعات في بحر الصين وتأثيرها على حرية الملاحة، خاصة داخل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ " APEC "، ومجموعة السبع الصناعية، والآسيان، بهدف محاصرة الموقف الصيني وخلق رأي عام عالمي مناهض للسلوك الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي (الجادر,2016, ص6) .

المحور الثاني: تقدير موقف حول الصراع الأمريكي- الصيني:

يتمحور تقدير الموقف حول تساؤل أساسي وهو هل يتكرر النموذج الروسي الأوكراني في بحر الصين الجنوبي للصراع الامريكي الصيني على تايوان؟ وللإجابة على هذا التساؤل فلابد من ذكر ما أشار إليه الكاتب الأمريكي ديفيد إغناشيوس مقال بصحيفة واشنطن بوست الأمريكية تحت عنوان "بكين تمهد لشرق أوسط متعدد الأقطاب"،

وفي مقاله علق إغناشيوس على الاختراق الدبلوماسي الذي حققته الصين بالتوسط بين إيران والسعودية، واستشهد أيضاً بأقوال لوزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر، الذي قال له في وقت سابق، إن الولايات المتحدة لم تعد تلك القوة الوحيدة التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنطقة، إذ أن الصين أصبح لديها من القوة، ما يؤهلها للمشاركة في صنع نظام عالمي جديد بحسب كيسنجر، كما في مطلع شهر مايو 2023، وبعد زيارته للصين، خرج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتصريحات أثارت جدلا كبيراً، إذ أكد ماكرون على ضرورة ألا تصبح أوروبا تابعة للولايات المتحدة، ليعلق لاحقاً رئيس المجلس الأوروبي على هذه التصريحات بالقول:" قادة الاتحاد يميلون لتوجه ماكرون بشأن الاستقلالية الاستراتيجية عن الولايات المتحدة". وأثارت خطوات الصين الدبلوماسية الأخيرة، وإعلانها عن رفع ميزانيتها العسكرية للعام 2023 من أجل التطوير، تساؤلات عديدة بين مراقبين بشأن إمكانية أن تصبح الصين قطباً موازياً للولايات المتحدة.

ويعتبر الصراع في أوروبا بين روسيا وأوكرانيا جزء من الصراع العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الدول الصاعدة التي تتحدى الهيمنة الأمريكية، فأخذت الولايات المتحدة تدفع أوكرانيا لاستفزاز روسيا، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى القيام بحرب ضد أوكرانيا، وبذلك تستطيع الولايات المتحدة استنزاف روسيا في حرب طويلة المدى وفي نفس الوقت قياس ردة الفعل الروسية وحجمها وتأثير العقوبات عليها وتقييم القدرات العسكرية الروسية بشكل عام، وإن ما ترشح من دروس من الصراع في أوروبا سيطبق في آسيا بأدوات وأساليب مختلفة، حيث أخذت الولايات المتحدة في استفزاز الصين وشن حرب تجارية ضدها، وذلك لإبطاء النمو الاقتصادي المتسارع للصين، وقد بدأ ذلك في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وها نحن اليوم نشاهد الرؤية الديموقراطية لإدارة التهديد الصينين، والتساؤل الأكبر الذي يُطرح في هذه المقام هو هل يمكن اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات عدائية ضد الصين في وقت تعاني فيه الدول الغربية من التبعات الاقتصادية للصراع الروسي الأوكراني؟، وللإجابة على هذا السؤال فإن الفكر الإستراتيجي يرى أن اختيار هذا التوقيت لاستفزاز الصين جاء لاعتقاد الولايات المتحدة أن الصين لن تضحي بعجلة نموها في حرب شاملة ضد تايوان، وأن الصين قرأت وتعلمت من العقوبات التي فرضت مؤخراً علي روسيا، والتي إذا فرضت عليها فإن ذلك يعني تباطئ حقيقي لعجلة النمو الاقتصادي المتسارعة منذ ثلاثة عقود، وفيما يتعلق بالبعد القانوني للأزمة نجد أن طرفي الأزمة يجادلان من الناحية القانونية ويتصرفان وفق هذا الجدل القانوني، فزيارة بيلوسي تعد زيارة قامت بها السلطة التشريعية وبيلوسي ليست عضوا في مجلس الوزراء، فبالتالي لا يمكن تحميل السلطة التنفيذية" البيت الأبيض" تبعات تصرفات السلطة التشريعية المستقلة تماماً عن السلطات الأخرى، كما أن قيام الصين بردات فعل يجب أن يحظى بمسوغ قانوني يسمح لها بالتصرفات والإجراءات التي تنطلق من كون تايوان جزء من التراب الصيني التاريخي، وهو الأمر الذي ينطبق على مجالها الجوي ومياهها الإقليمية، لذلك ومن خلال الرأي القانوني الإستراتيجي نعتقد أن الموقف الصيني القانوني أكثر حجية من الموقف الأمريكي، كون أن الولايات المتحدة لم تعترف أصلاً بتايوان كدولة مستقلة، كما أن تايوان ليست عضواً في الأمم المتحدة ولن تكون مادامت الصين تحظى بحق الفيتو .

وبناءً علي ما سبق نرى انه على المدى القصير والمتوسط قد نشهد احتمالية حدوث ردات فعل صينية سياسية وعسكرية تحفظ بها ماء وجهها أمام الاستفزازات الأمريكية التي سوف تتكرر في المستقبل، والتي ستقوم بها الأخيرة لاستنباط واستقراء ردات الفعل الصينية المحتملة والإجراءات السياسية و الاقتصادية والعسكرية المتوقعة لاتخاذها، وماذا على الولايات المتحدة إتخاذه من إجراءات لضمان مجابهة ردات الفعل الصينية، أو قد يحدث أن تقوم الصين بردات فعل مبالغ فيها، وتتخذ إجراءات عسكرية استثنائية ومباشرة ضد تايوان مثل الحصار الاقتصادي أو ضرب بعض الأهداف الإستراتيجية الحيوية داخل تايوان، وهو أمر إذا ما حدث قد ينبأ بحدوث صراع عسكري قد يدخل المنطقة والعالم في حرب لا قبل للجميع بها.

وختامًا علي ما سبق مناقشته من الصراع الأمريكي الصيني يمكننا أن نشير إلي ان التحرك الصيني المتصاعد في منطقة بحر الصين الجنوبي ناتج عن ثقة في النفس تعززت بتنامي قوتها العسكرية خاصة في المجال البحري بالتوازي مع النمو الكبير للاقتصاد الصيني في العقد الماضي، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، و من المرجح أن يرتفع هذا الاستهلاك بشكل كبير في المستقبل القريب حيث أن ثمانون في المائة من واردات النفط الصينية تصل إلى الصين عبر مضيق ملقا في بحر الصين الجنوبي، رغم أن معظم القادة الصينيين يعتقدون أن القوة البحرية الصينية تأخذ منحنى دفاعي، غير أن جيرانها يرون أن قوتها هجومية نتيجة تزايد الإنفاق العسكري في الصين، وهذا من شأنه أن يخلق مخاوف كبيرة لدى دول المنطقة خاصة مع وجود النزاع الحالي على الجزر مع عدة دول وفي ظل غياب تام لآليات فعالة للتعاون الأمني أو أنظمة للتعاون البحري بين الدول الإقليمية، أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن كل محاولة من أي قوة مصلحتها تكمن في ضمان وجود استراتيجي في المنطقة مما يجعلها تقود عسكرياً للهيمنة على المنطقة في نفس الوقت تحتاج إلى تعاون الدول الإقليمية المؤثرة، وان التخوف الأكبر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، هو سعي الصين لإعلان محتمل منطقة تحديد الدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي على المدى الطويل، ولا شك أن هذا القرار سوف يؤدي إلى ردة فعل قوية، وفي نفس الوقت من المستبعد أن تقوم الصين بتقييد حرية الملاحة حول بحر جنوب الصين رغم المخاوف الأمريكية، لأن الاقتصاد الصيني قائم على التصدير، ولكن إمكانية فرض منطقة الدفاع الجوي واردة بشكل كبير مما يمنحها تفوق استراتيجي كبير، كما أن إمكانية الصدام بين الولايات المتحدة والصين في ظل شكل النظام الدولي الحالي مستحيلة، اضافة إلى التبعات الكبيرة له، ولكن هناك عوامل محفزه له، نظراً لاكتظاظ بحر الصين الجنوبي بالسفن العسكرية لكلا الطرفين بالإضافة إلى دول الإقليم حيث وقعت العديد من الحوادث.

ووفقًا لما تقدم يمكننا أن نستنتج الصراع الصيني الامريكي صورة من صور التحولات الكبرى التي تجتهد القوى الدولية المنافسة لسيادة الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي، فالصراع الصيني الامريكي متغير كبير وخطير وما كانت الصين لتفصح عنه لولا امتلاكها لعناصر قوة عسكرية وعلمية واقتصادية جديدة تؤهلها من خوض هذا الصراع الخطير مع أكبر قوة عظمى في العالم، كما ان الصراع الصيني الامريكي تقف خلفه تحالفات في الطرف الصيني" روسيا وكوريا"، كذلك مجموعة دول بريكس الذى يضم الصين وروسيا، البرازيل، الهند، جنوب افريقيا، كذلك

مجموعة دول منظمة شنغهاي التي تضمن مجموعة من دول اسيا الوسطى " كازاخستان، وقيرغيزستان، واوزبكستان، اضافة الى ممثلين دوليين فاعلين في المنظمة هم ايران ومنغوليا وباكستان والهند، كما يمتلك التحالف الصيني الروسي حلفاء اقليميين له مهمين في الشرق الاوسط، وشمال افريقيا، وامريكا الجنوبية، ومناطق أخرى من العالم، كما ان طبيعة الاهمية الكبيرة الجيوستراتيجية والجيواقتصادية لبحر الصين الجنوبي، وطبيعة التحالفات الاستراتيجية الدولية لطرفي الصراع، والتطور الهائل للأسلحة العسكرية بعد التطور النوعي للقوة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية في أسلحة القتال، والحرب الفضائية، وحروب التجارة، والامن السيبراني، وحروب المناخ، والحروب البايولوجية، كل هذا يضع العالم امام صورة مرعبة تتجاوز مخاطرها وخسائرها المادية والبشرية جميع الخسائر التي تعرض لها العالم سابقاً في الحروب العالمية والاقليمية والمحلية بل وتتفوق عليهم جميعاً.

التوصيات:

- ✓ اللجوء الى الحل من خلال القانون والقضاء الدوليين لاسيما وان أصل الصراع هو نزاعات حدودية تطرقت اليها مواد قانون البحار.
- ✓ ان موافقة الصين على احالة النزاع الى القانون والقضاء الدوليين يجب ان يسبقه بوادر حسن نية من قبل الولايات المتحدة تتمثل في اجراء ترتيبات امنية تفضي الى تسليم الولايات المتحدة جميع قواعدها العسكرية لدول المنطقة مع وجود قوات دولية اممية محايدة للمراقبة، لان بقاء القواعد العسكرية الامريكية سوف يفضي الى استمرار الصراع بصور واشكال اخرى حتى وان تم احتواء الصراع الحالي بطريقة ما.
- ✓ ضمان منع الصين وحلفائها من التدخل في الشؤون الداخلية لجميع دول المنطقة، وفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة لاسيما الدول الحليفة لولايات المتحدة كالفلبين، وتايلاند، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، واليابان.
- ✓ تنظيم اتفاقيات جديدة اقتصادية بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والمنظمات الاقتصادية الاقليمية في العالم ترتب توافق على ضمان المصالح المشتركة للجميع بما يرتب انشاء نظام اقتصادي عالمي يخفف من حدة الحروب الاقتصادية التي تدفع في اتجاهات تصعيد الصراعات نحو الحروب العسكرية.

المراجع:

المراجع العربية:

- الصعود الصيني والأثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي (2020)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مج4، ع21، ص ص179-214.
- الحطاب، (2019) المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية، الجزائر، مج10,ع3, ص ص746-761.
- الحق، محمد حامد سيد (2023) ردورد فعل دول جنوب شرق اسيا تجاه الاستراتيجية الامريكية في بحر الصين الجنوبي: الفلبين وفتينام نموذجا، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة اسيوط، ع78, ص ص289-232.
- اذاعة اسيا الحرة https://www.rfa.org/english/news/vietnam/southchinasea-name-02072022145513.html.
- جلال، امينة (2022) الوضع الامريكي المهيمن بمنطقة جنوب شرق اسيا وتنامي تهديد الصعود الصيني، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، مج2, ع12, ص ص23-45.
- دعبوش، عبد العباس فضي، (2022) بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، مصر المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب.
- سرمد، زكي الجادر (2016) الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الاقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الامريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد 43، جامعة النهرين، العراق، ص 1 2
- عبد المالك خطاب، وابراهيم المشعالي (2019) المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي مجلة العلوم القانونية والسياسية.
- عريان، مجدي عايدة واخرون (2022) دور منظمة أسيان في النزاع على منطقة بحر الصين، مصر :المركز العربي الديمقراطي العربي للدراسات للاستراتيجية والسياسية.
- غزلان، محمود عبد الله (2020) الصعود الصيني والاثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ع85. مج5, ص ص32-105.
- كلاع، شريفة (2022) النزاع الامريكي الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، مجلة العدد الخامس، مجلة الفكر القانوني والسياسي، ص ص12-76.
- محمد، محمود ايهاب (2023) الصراع الصيني الأمريكي على بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم الانسانية الاجتماعية، مج7، ع2، ص ص18-26
- مصطفى كمال (2019) جيوسياسية الطاقة :النزاع الامريكى الصيني في بحر الصين الجنوبي، مجلة السياسة الدولية، مج54 ، ع218 ، ص ص 11-65.

المراجع الأجنبية:

- Abhijit Singh, (2017) Arbitration on the South China Sea - Implications for Maritime-Asia, in Line in Abhijit Singh, ed, the Waters: The South China Sea Dispute and its Implications for Asia, Observer Research Foundation, New Delhi, p.2-4.
- Chinas Power. (2021). How Much Trade Transits the South China Sea? Washington: China Power Project (csis.org). PP.12-56. https://chinapower.csis.org/much-trade-transits-south-china-sea/

- **Chinas Power. (2021). How Much Trade Transits the South China Sea? Washington: China Power Project (csis.org). https://chinapower.csis.org/much-trade-transits-south-china-sea/**
- **Dolven, Ben et al, China Primer: South China Sea Disputes, the Congressional Research Service (CRS), 2021**
- **https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10119**
- **Ian Birdwell, Samantha Taherian, Expansionism, (2020) Projecting Power and Territorial Disputes: The South China Sea, Issue Brief ODU UN, Issue Brief Security Council, OLD Dominion university, Virginia, p.6-7.**
- **Jeff M. Smith, Freedom of Navigation (2017) - A Critical Security Imperative, in Abhijit Singh, ed, Line in the waters the south China sea Dispute and its implications for Asia, Global Policy and Observer Research Foundation, London, p.13**
- **Koda, Yoji, (2016) "Japan's Perspectives on U.S. Policy Toward the South China Sea," in Murray Hiebert, Phuong Nguyen, and Gregory B. Poling, eds., Perspectives on the South China Sea: Diplomatic, Legal, and Security Dimensions of the Dispute, Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, pp. 82–95.**
- **Mancl, A. M., & MARINE CORPS UNIV QUANTICO VA. (2019). Influence via Alternate Names in the South China Sea.**
- **Nazir Hussain & Sobia Tabbasum, (2014) Us-China Relations and The South China Sea Conflict, Journal of Contemporary Studies, Vol. III, No.2, National Defense University, Islamabad, p.4-5.**
- **Percival, B. (2022). U.S. Perspectives on the South China Sea. Singapore: S. Rajaratnam School of International Studies is collaborating with JSTOR to digitize.**
- **Rashed, M. A. (2022). The Rise of the Chinese Role in the Middle East and its Reflection on Regional Security. Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences, 99-108.**
- **SACKS, B. J. (2022). The Political Geography of the South China Sea**